من مكلف منه قوله ابن عباس رضي الله عنهما بضموا ما الهم الله بعني ان حرمة الامر مطلقة غير مقيدة بالدخول والردة بدي بمعنى الرد ولان اليمين تصرف لاسطله المتزل لانه اذا نذر وهازلا يلزمه وكذا تصرف لايبطله الهزل لايبطله الاكراه ولان النذر واليمين لايقبلان الفسخ بعد وقوعهما وكذا لايقبله الفسخ لايوثر فيه الاكراه ولا يرجع فيه المكره على الذي اكرهه بما لزمه من المنذور ولانه لايطالب به في الدنيا ولايحبس بل يجب عليه ديانة لاقضا انتهى قوله وسواء كان اليمين على الطاعة او على المعصية قال الاتقاني ونقلا عن شرح الكافي لشيخ الاسلام عماد الدين الاسبيجابي ولو اكرهه على ان يظاهر من امراته كان مظاهرا لانه من باب التحريم فاشبه اليمين انتهى قوله فصار بالاكراه عليه منعقدا عليه اي ولايقال بانه اتلاف بعوض لانه عسى يمكنه الخروج بما دون هذا فصار في الزيادة اتلافا بغير عوض حتى قالوا لو كان هذا من اخس الرقاب لايتصور ان يكون دون هذا مجزيا لايبقى شيا فان قالوا ينبغي ان يضمن بقدر الزيادة قلنا متى ضمن بعضه خرج من ان يكون كفارة فتبين انه اتلاف بلاعوض يسلم له فيضمن كله ولم يجزه عن الكفارة لانه متى وجب الضمان لزمه على المكره صار اعتاقا بعوض فلا يصح كفارة انتهى اتقاني قوله وانا اريد به اي كفارة الظهار انتهى اتقاني قوله اجزاه اي كفارة الظهار لانه اخبر انه اعتقه طايعا فلم يكن الضمان به واجبا واجبا على المكره شيئ لانه اخبر انه طايع وان قال اردت به العتق عن الظهار فما امرني ولم يامرني بما بي غير ذلك لم يجزه عن الكفارة لانه اخبر انه فعل ما فعلا بامره فكان مكرها ولو اكرهه بحبس او قيد اجزاه عنه لانه لا يوجب الضمان فعل الفعل الى غيره ولا يوجب الضمان على المكره فيقع اعتاقا بلا عوض فيسلم له فصلح كفارة انتهى اتقاني قوله والقياس ان يكون الخ اسير خرج من دار الحرب الى دار الاسلام فقالت له امراته انك ارتددت في دار الحرب ان اكره الزوج فالقول قوله لانه منكر للفرقة وان اقر وقال تكلمت بذلك لكني مكرها القول قولها لانها تقر بالمردة وادعى الكرة والمراة منكرة فالقول قولها وان صدقته المراة فالقاضي لايصدقهما لان تصادقهما في الفرج لايجوز انتهى سير فتاوى الولوالجي رحمه الله قوله وقاله المكره اي على الاسلام انتهى

كتاب الحجر

اورد الحجر بعد الاكراه لما ان بينهما سلبا للاختيار لان الاكراه قوي لان فيه سلبه ممن له اختيار صحيح وولاية كاملة بخلاف الحجر فكان احق بالتقديم ومحاسن الحجر النظر والشفقة على المحجور وقد يكون النظر والشفقة لغيره ودفع الاذى عنه كما في حجر المديون والسفيه على قولهما وحجر المريض عن التصرف في الرهن وحجر العبد لحق المولى انتهى كي وكتبه مانصه قال الاتقاني وفي اصطلاح الفقها عبارة عن حجر مخصوص وهو الحجر الحكمي الذي لايصير تصرف المحجور عليه معتبرا حتى اذا باع وحصل القبض لايفيد الملك وهو الفرق بين

الحجر

الحجر والنهي فان النهي يفيد الملك بعد القبض كما في البيع الفاسد انتهى في المتن وصغر ورق وجنون وهذه الثلاثة سبب للحجر باجماع العلما وفي الشفه والفلس سبب للحجر اختلاف كما سيجي وحكي عن ابي حنيفة انه الحق بهذه الثلاثة ثلاثة اخر وهي المعتوه الماجن والمتطبب الجاهل والمكاري المفلس انتهى كي ومنه قوله تعالى هل في ذلك قسم لذي حجر اي لذي عقل منه قوله بعضهم لا يتمادى في التباغ الهوى الا الذي في عقله وهي قوله كاذلك رحمه الله ذكر البيهقي في كتاب المعرفة ان الاحكام انما صارت متعلقة بالبلوغ بعد الهجرة وذلك وذكر الشيخ تقي الدين السبكي ان ذلك بعد اخذ انتهى قوله والرق الخ قال الاتقاني وقيل الرق الخ انتهى قوله ثم هذه الاشيا توجب الحجر الخ حتى يواخذ بالافعال حتى ان طفلا يوم لو اتلف على مال انسان فاتلفه يلزمه الضمان وكذلك المجنون الذي لايفيق اذا مزق ثوب انسان يلزمه الضمان لان الافعال لاتقف على العقل الصحيح لانها توجد حسا ومشاهدة ولا امكان لردة ما هو ثابت حسا بخلاف الافعال التي تسقط بالشبهة كالحدود والقصاص فان الصبي والمجنون يوثران فيها لان الحدود والقصاص عقوبة والصبي والمجنون ليسا من اهل العقوبة فسقطت عنهما المقصود في فعلهما لعدم القصد الصحيح انتهى غاية قوله فيحنث اي في تصرفه انتهى قوله وان كان يجن تارة ويفيق اخرى قال الاتقاني واراد بالمجنون المغلوب الذي يجن ولا يفيق وهو المغلوب على عقله وهو احترازعن الذي يجن ويفيق وهو المعتوه فان حكمه حكم الصبي كما سيجي بعد هذا انتهى قوله فهو في حال افاقته كالعاقل يقتضي ان تصرفاته نافذة في حال افاقته فهو خلاف لما ذكره الاتقاني من انه موقوف وقد نقلت عبارته بعد ثلاث تولات في هذا المجرد عند قوله فالولي بالخيار الخ فانظره اقول والذي يظهر لي بتوفيق الله تعالى ان الحكم التفصيل فان كان لافاقته وقت معلوم فعقده في ذلك الوقت فالحكم فيه الوقت كالصبي فينبغي ان يحمل ما قاله الزيلعي رحمه الله على الاول وما ذكره الاتقاني رحمه الله على الثاني هذا ما ظهر لي حال المطالعة والله اعلم بالصواب انتهى قوله والمعتوه كالصبي الخ الاتقاني ثم اعلم ان المعتوه البالغ هل تجب عليه العبادات ام لا فيه اختلاف المشايخ فالقاضي ابو زيد الى الوجوب وفخر الاسلام مال الى السقوط انتهى سيأتي في كلام الشارح في الورقة الاتية في الشرح انه غير مكلف انتهى قوله في المتن ومن عقد منهم اي من هولا المذكورين الثلاثة انتهى اتقاني وكتب على قوله منهم مانصه قال خواهرزاده اي من الصغير والعبد ذكر الجمع واراد التثنية كما في قوله تعالى فقد صغت قلوبكما وقال في شرح النافع اراد الصغير والعبد والمجنون الذي يجن ويفيق لا الذي ذهب عقله فان تصرف مثل هذا لايصح وان لحقه الاجازة ولهذا قيده بقوله

المعتوه البالغ هل تجب عليه العبادات ام لا

Copyrighting University